هذه المعتقدات يمكن أن تحمل مصداقيةً ما فقط إذا نحن قبلنا بالفرضية النصية مابعد الحداثية والتي بناءً عليها لا يوجد ببساطة أية مرجعية خارج البنى المختلفة للتمثيل اللغوي أو الخطابي أو السّردي. بمعنى آخر، إنها ترفض بمجرّد الفكرة القائلة بأنّ الشروحات التاريخية يمكن أن تُعتبر، قليلاً أو كثيراً، حقيقية، مقنعة أو مناسبة إلى الدرجة التي يمكن لها أن تحمل معنىً، ليس فقط ضمن سياق السّرد القصصي (الخيالي) بل وفي علاقتها مع معرفتنا بالأسس العريضة التي تميّز التجربة الإنسانية بشكل عام. إذن، سيبدو من العبث ـ مجرّد نوع من ردات الفعل العدمية المتطرّفة ـ القفز فوق جميع المفاهيم المتعلقة بالحقيقة التاريخية من أجل الإستمرار في خطّ نصيّ قلّما يشرح الكيفية التي يجب من خلالها أن تُشرح النصوص مابعد الحداثية، هذا إذا لم نذكر تلك الأشكال الأخرى من الخطاب السّاعي إلى معرفة الحقيقة المرتبطة مباشرةً بالمصداقية التاريخية. "دعنا نفترض"، يكتب سولومون:

أنّ الدلالة البليبونيسية تشير إلى تركيبة ديناميـة ـ ليست ذاتية ـ من الوقائع والإرهاصات التاريخية الحقيقية. هذه التركيبة لا تحدّد بشكل مطلق تأويلاتنا لوقائع معيّنة تقوم نفسها بتمريرها، وتساعد على توجيهها. إنها تستطيع، بمعنى آخر، مساعدتنا على تقييم وتصنيف تأويلاتنا المحتملة. سوف يُسأل: لماذا علينا أن نصنّف معتقداتنا التأويلية؟ بالتأكيد لايوجد سبب أكاديمي للقيام بذلك. يمكن للأكاديمي أن يرضى بتحليل تعدّدي للطرق التي سعى من خلالها أكاديميون آخرون إلى تأويل حركة التاريخ. ولكن إذا رغب الأكاديمي بالإنتقال من الكلمة إلى العالم، من الغنوصية والتحليل إلى التطبيق واتخاذ القرار، فإنّ عليه أن يتّخذ موقفاً، ومن أجل أن يتخذ موقفاً، يترتّب عليه أن يجد أرضيةً يقف عليها. وما إن يبدأ النقد بالإلتفات إلى الدلالة النووية، بشكل خاصّ، وإلى الدلالة السياسية بشكل عام، فمن الممكن تماماً أن يتأمّل "الأرضية" الإحتمالية التي عُبّر عنها بشكل ضمني في تأويل ثوسيدايدس للدلالة البيلبونيسية. لأنه في تمثيل ثوسيدايدس للأساليب التي